

عنوان البحث/

دراسة إدارة المخاطر في قطاع التأمين: دراسة تطبيقية على شركة التعاونية للتأمين في المملكة العربية السعودية

Risk Management Study in the Insurance Sector: An Applied Study on Al-Tawuniya Insurance Company in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الطالبة/

وسن عبدالمحسن العقيلي

الرقم الأكاديمي: 251002728

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

تعد صناعة التأمين من الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، إذ تمثل الحل الأمثل أمام الأفراد والمؤسسات لحماية ممتلكاتهم وسلاسل أعمالهم. ومع تسارع التطورات التكنولوجية والاقتصادية، ازدادت الحاجة بإدارة متقنة للمخاطر، لكي تحافظ شركات التأمين على استدامتها وقدرتها التنافسية.

الإطار النظري لإدارة المخاطر في شركات التأمين:

سيتم تناول الخلفية النظرية لمفهوم إدارة المخاطر في قطاع التأمين، وذلك من خلال توضيح ماهية المخاطر، تصنيفاتها المتعددة، والدور الحيوي لإدارتها بفعالية داخل بيئة الأعمال التأمينية. كما سيتم تسليط الضوء على المكونات الأساسية لعملية إدارة المخاطر، بدءًا من تحديد مصادر الخطر، مرورًا بمرحلة التقييم والتحليل، وانتهاءً بوضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهتها. وسيضمن العرض أيضًا مراجعة لأبرز النماذج والممارسات التي تعتمدها شركات التأمين الرائدة في هذا المجال لتحقيق الكفاءة والاستقرار.

دراسة حالة شركة التأمين التعاونية:

سيتم اختيار شركة تأمين معينة لإجراء دراسة حالة تهدف إلى تحليل وتقييم ممارسات إدارة المخاطر المطبقة فيها. وتشمل الدراسة جمع بيانات تفصيلية حول الشركة، من حيث هيكلها الإداري، طبيعة أنشطتها الأساسية، والسياق التنافسي الذي تعمل ضمنه.

تحليل وتقييم ممارسات إدارة المخاطر في الشركة:

استنادًا إلى البيانات التي تم العمل عليها وبالرجوع لها، سيتم إجراء تحليل عميق لممارسات إدارة المخاطر المعتمدة في الشركة. وسيركز التحليل على تحديد أبرز المخاطر التي تواجهها، إلى جانب تقييم المنهجيات المتبعة في التعامل معها. أيضًا سيتم قياس فعالية هذه الممارسات في دعم تحقيق أهداف الشركة وتعزيز موقعها التنافسي داخل السوق.

تحديد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر لتعزيز الأداء:

عقب الانتهاء من تحليل نهج الشركة في إدارة المخاطر، سيتم استخلاص أبرز الأساليب المثلى التي من شأنها دعم تحسين الأداء المؤسسي. وتشمل هذه الأساليب، على سبيل المثال لا الحصر، تطبيق آليات متابعة دورية لتطورات المخاطر، إعداد خطط استجابة واستعداد متكاملة لحالات الطوارئ، إلى جانب توظيف الأدوات التقنية الحديثة لتعزيز كفاءة عمليات إدارة المخاطر.

مشكلة الدراسة:

تواجه شركات التأمين طيفًا واسعًا من المخاطر التي قد تنعكس سلبًا على أدائها وكفاءتها في تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية. وتشكل إدارة هذه المخاطر محورًا أساسيًا في بناء منظومة فعّالة لضمان استقرار الشركة ونموها المستدام. إلا أن التطبيق الفعّال لإدارة المخاطر يظل محفوفًا بجملة من التحديات المتعلقة بالبنية التنظيمية، وتكامل العمليات، ومدى جاهزية الأنظمة والكوادر.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع إدارة المخاطر في شركة تأمين مختارة، من خلال تحليل شامل للممارسات المعتمدة وتقييم مدى فعاليتها. كما تهدف إلى تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي قد تُعيق تبني منهجية متكاملة لإدارة المخاطر، وصولًا إلى تقديم توصيات بناءة تسهم في تطوير هذه الممارسات وتعزيز مرونتها.

ومن شأن معالجة هذه الإشكالية أن ترفد قطاع التأمين بمزيد من الفهم العميق لإدارة المخاطر، وتُسهم في دعم تنافسية الشركات وضمان استدامتها في بيئة عمل تتسم بالتغير.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إدارة المخاطر في شركات التأمين بوصفها أحد العوامل الحاسمة لضمان استدامة الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية، وذلك من خلال الأبعاد التالية:

أولاً: على المستوى النظري والتحليلي:

- إبراز الدور الجوهري لإدارة المخاطر في استمرارية ونمو شركات التأمين.
- الإسهام في تطوير الفهم النظري لتطبيقات إدارة المخاطر في القطاع التأميني.
- دراسة طبيعة عمل شركات التأمين ومدى ارتباطها بممارسات إدارة المخاطر.

ثانياً: على المستوى التطبيقي:

- تحليل كيفية تعامل شركات التأمين مع أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهها.
- التعرف على السياسات والإجراءات المستخدمة في الحد من المخاطر داخل بيئة العمل التأميني.
- تصنيف المخاطر الرئيسية التي تؤثر على أداء الشركات وتقييم أثارها المحتملة.

ثالثاً: على المستوى التقييم والتطوير:

- تقييم مستوى نضج ممارسات إدارة المخاطر الحالية في الشركة محل الدراسة.
- قياس كفاءة الإجراءات المتخذة ومدى فعاليتها في احتواء المخاطر.
- تحليل نقاط القوة والقصور في أنظمة إدارة المخاطر وتقديم توصيات لتحسينها.

رابعاً: على مستوى الاستراتيجية والمقترحات:

- الخروج بمجموعة من التوصيات والممارسات المثلى لتعزيز فعالية إدارة المخاطر.
- اقتراح استراتيجيات قابلة للتطبيق لتحسين الاستجابة للمخاطر وتفعيل آليات الرقابة.
- تحديد الأدوات والنماذج التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة منظومة إدارة المخاطر.

إن هذه الدراسة تُعد مساهمة علمية وتطبيقية لفهم واقع إدارة المخاطر في شركات التأمين، كما تساعد في تشخيص مواضع الضعف والقوة في الأنظمة المطبقة، بما يفتح المجال لتعزيز الاستدامة التشغيلية ودعم التنافسية المؤسسية في بيئة تتسم بالديناميكية والمخاطر المتغيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لإدارة المخاطر في إحدى شركات التأمين، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، من أبرزها:

1. **تشخيص وتصنيف المخاطر الجوهرية** التي قد تواجه الشركة، بما في ذلك المخاطر التشغيلية، المالية، القانونية، ومخاطر السمعة.
2. **دراسة الهيكل التنظيمي المعني بإدارة المخاطر**، وتحديد مدى وضوح المسؤوليات وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة.
3. **تقييم فعالية وكفاءة السياسات والإجراءات** الحالية المعتمدة لإدارة المخاطر داخل الشركة.
4. **إجراء تحليل فجوات دقيق** بين الواقع الحالي للممارسات المتبعة وأفضل المعايير والممارسات العالمية في هذا المجال.
5. **رصد الممارسات المهنية والتقنيات الحديثة** في مجال إدارة المخاطر، واستكشاف إمكانية تطبيقها داخل بيئة الشركة.
6. **تحليل مدى توافق إطار إدارة المخاطر** مع التوجهات الاستراتيجية والأهداف العامة للمؤسسة.
7. **قياس مدى إسهام إدارة المخاطر الفعالة** في دعم استقرار الشركة وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق.
8. **تقديم تقييم شامل لنظام إدارة المخاطر المعمول به** حاليًا، وتحديد مسارات التحسين والتطوير وفقًا لأفضل الإرشادات المهنية.
9. **صياغة توصيات عملية وخطة تطوير قابلة للتنفيذ** تهدف إلى تحسين نظام إدارة المخاطر في الشركة.

تساؤلات الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي تهدف إلى استكشاف واقع إدارة المخاطر في شركة التأمين محل الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1. ما أبرز أنواع المخاطر التي تواجهها شركة التأمين، سواء كانت تشغيلية، أو مالية، أو قانونية أو غيرها؟
2. ما السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الشركة لإدارة هذه المخاطر بفعالية؟
3. كيف تقوم الشركة بتحديد وتقييم المخاطر ضمن بيئتها التشغيلية؟
4. ما هي الأدوات والمنهجيات التقنية التي تعتمد عليها الشركة في عمليات إدارة المخاطر؟
5. إلى أي مدى يُعدّ نظام إدارة المخاطر الحالي فعالاً في تقليل المخاطر المحتملة والحد من الخسائر؟
6. ما التحديات والمعوقات التي تواجهها الشركة في تطبيق إدارة مخاطر متكاملة وشاملة؟
7. ما السبل الممكنة لتطوير ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز جاهزية الشركة لمواجهة التهديدات المستقبلية؟
8. ما دور الجهات التنظيمية والرقابية في دعم وتوجيه إدارة المخاطر داخل شركات التأمين؟
9. كيف يمكن أن تسهم التطورات التقنية الحديثة، مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، في تحسين أداء إدارة المخاطر في قطاع التأمين؟

فرضيات الدراسة:

1. العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء شركات التأمين

تفترض الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين فعالية إدارة المخاطر داخل شركات التأمين وبين تحسن أدائها المالي، مثل نمو الأرباح وارتفاع معدلات العائد على الأصول وحقوق المساهمين. كما تُشير الفرضية إلى أن تحسين الأداء التشغيلي - كخفض معدلات الخسائر، وتعزيز دقة التسعير، ورفع مستوى خدمة العملاء - يرتبط كذلك بجودة ممارسات إدارة المخاطر.

2. أثر مكونات إدارة المخاطر على الأداء

تطلق الدراسة من فرضية أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر (التعرف على المخاطر، تقييمها، متابعتها، والسيطرة عليها) تُساهم بشكل مباشر في رفع كفاءة أداء شركات التأمين. فعلى سبيل المثال، يُساعد التعرف الدقيق على طبيعة المخاطر في تحسين عمليات التسعير والاكتتاب، بينما يُؤدي القياس الفعال للمخاطر إلى توزيع رأس المال بشكل أكثر كفاءة.

3. أهمية الكفاءات والمهارات البشرية

تستند الدراسة إلى فرضية أن امتلاك العاملين في مجال إدارة المخاطر للمهارات المتخصصة (مثل التحليل الكمي ووضع استراتيجيات التحوط) يُعزز من فعالية إدارة المخاطر. كما تشير الفرضية إلى أن التدريب المستمر وتطوير المهارات يُعد عاملاً محورياً في تعزيز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر بكفاءة.

4. أثر الحوكمة والرقابة التنظيمية

ترى الدراسة أن وجود بنى حوكمة واضحة ومتناسكة (مثل تشكيل لجان متخصصة ووضع سياسات وإجراءات دقيقة) يرفع من جودة إدارة المخاطر داخل شركات التأمين. كذلك، فإن الأطر الرقابية والتنظيمية - كمتطلبات رأس المال واللوائح الإشرافية - تُعد عوامل داعمة لتحسين ممارسات إدارة المخاطر في هذا القطاع.

5. دور التكنولوجيا في دعم إدارة المخاطر

تفترض الدراسة أن تبني الأدوات التقنية المتقدمة - مثل تحليلات البيانات الضخمة ونظم المعلومات الإدارية - يعزز من فعالية إدارة المخاطر، خاصة في مجالات التنبؤ واتخاذ القرار والمتابعة المستمرة. كما يُتوقع أن تساهم التكنولوجيا في تسريع إجراءات إدارة المخاطر ورفع كفاءتها التشغيلية.

▪ دراسة: Effect of Risk Management Strategy on Performance of Insurance Companies in

Kenya – للباحثة Linda Kaniaru

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير استراتيجية إدارة المخاطر على الأداء العام لشركات التأمين في كينيا. وقد تم اعتماد منهجية تحليلية باستخدام بيانات إحصائية وجدت من خلال توزيع استبيانات على موظفين وإداريين في شركات التأمين المحلية.

تتضمن استراتيجية إدارة المخاطر مجموعة من العمليات الرئيسية: تحديد المخاطر، تقييمها، التحكم فيها، والمتابعة المستمرة.

أوضحت النتائج أن تطبيق هذه العمليات يرتبط بتحسين ملحوظ في الأداء المؤسسي. وقد وجدت الدراسة أن استراتيجية إدارة المخاطر تفسر نسبة كبيرة من التباين في مؤشرات الأداء، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين

كما كشفت الدراسة أن:

1. تحديد المخاطر بدقة يساعد في تقليل الخسائر المحتملة، ويُعد نقطة انطلاق أساسية لضبط جودة العمليات.
 2. تقييم المخاطر يساهم في تخصيص الموارد المالية بشكل أمثل لتلك المخاطر ذات الحجم الأعلى والأهمية الكبرى.
 3. إجراءات السيطرة والتحكم، مثل إعادة التأمين ووضع السياسات الوقائية، أثبتت فعاليتها في منع تكرار الخسائر.
 4. المتابعة والمراجعة المستمرة تتيح تصحيح المسارات، واستجابة أسرع للتغيرات في بيئة العمل.
- أيضاً أكدت الدراسة أن تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين يزيد من كفاءة الأداء المؤسسي، من حيث تحقيق أهداف النمو والربحية، وضبط معدلات خسائر التأمين.
- بالإضافة إلى ذلك تم التأكيد على أن الشركات التي تتبنى الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر تحقق أداءً ماليًا أعلى، بفضل انخفاض التكاليف، وتحسين مستويات العائد، وكذلك أداء تشغيلي أفضل، يتمثل في رفع جودة الخدمات المقدمة وفعالية العمليات الداخلية.
- وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق القوي لإدارة المخاطر ومؤشرات الأداء المختلفة داخل الشركات.
- كما أكدت الباحثة أن التزام إدارة الشركات واستخدام أطقم عمل مؤهلة في إدارة المخاطر يعمق الأثر الإيجابي على النتائج النهائية.
- وفي الختام، دعت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر داخل شركات التأمين، بما يشمل تطوير بيئة تنظيمية داخلية، تعزيز دور الإدارة العليا، وتوفير التدريب المستمر للعاملين في هذا المجال لضمان تحسين مستدام في الأداء المؤسسي.

للاطلاع على الدراسة من [هنا](#) و [هنا](#)

■ التقارير السنوية لشركات التأمين (مثال: التقرير السنوي لشركة التعاونية):

تُعد التقارير السنوية التي تصدرها شركات التأمين مصدرًا مهمًا لفهم آليات إدارة المخاطر في القطاع. حيث تتضمن هذه التقارير ملخصًا تفصيليًا للمخاطر الحالية والمحتملة، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتبعة لتحديد وتقييمها والحد من آثارها.

في تقريرها السنوي، عرضت شركة التعاونية للتأمين نموذجًا متكاملًا لإدارة المخاطر يشمل تنفيذ إطار عمل تقبل المخاطر (RAF) وفق توجهات البنك المركزي السعودي ومجلس الاستقرار المالي. يغطي هذا الإطار جميع أنشطة الأعمال ويعتمد على مؤشرات رئيسية لقياس المخاطر (KRIs).

صنّفت الشركة المخاطر الجوهرية التي تواجهها ضمن عدة محاور، منها:

- مخاطر التأمين وإعادة التأمين: وتتعلق بعدم اليقين في توقيت وحجم المطالبات، والتعرض لمخاطر الشركاء في إعادة التأمين.
- المخاطر المالية: وتشمل مخاطر السوق، الائتمان، السيولة، وتقلبات الاستثمارات.
- المخاطر التشغيلية: ناتجة عن خلل في العمليات أو الأنظمة أو الموارد البشرية.
- المخاطر السيبرانية: نتيجة تزايد التهديدات الإلكترونية.
- مخاطر تنفيذ الاستراتيجيات والمنافسة في السوق: نتيجة ضعف التنفيذ أو الضغط التسعيري.
- مخاطر الامتثال والحوكمة: ترتبط بمخالفة الأنظمة والتعليمات الرقابية.
- مخاطر بيئية واقتصادية: كالتقلبات في الأسواق، الكوارث الطبيعية، أو الأزمات الجيوسياسية.

كما أبرز التقرير دور وحدة الحوكمة والمخاطر والرقابة (GRC) في الشركة، والتي ترتبط مباشرة باللجنة التنفيذية، وتُشرف على تطبيق سياسات الحوكمة المستدامة، وتعزيز استمرارية الأعمال، ومكافحة الاحتيال. وتم التأكيد على أهمية تدريب الموظفين وتحديث أنظمة وإجراءات العمل باستمرار لمواكبة التغيرات التنظيمية والتكنولوجية.

تُظهر هذه التقارير أن شركات التأمين في السعودية، كالتعاونية، تعتمد نهجًا شاملاً ومبنيًا على أسس واضحة لإدارة المخاطر، مما يوفر بيانات ثرية قابلة للتحليل والاستفادة منها في سياق هذا البحث.

للاطلاع على الدراسة والتقرير من [هنا](#) و [هنا](#)

■ أثر استخدام التحليل المالي على تقييم أداء شركات التأمين السعودية – دراسة تطبيقية:

دراسات سابقة تناولت تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السعودية عبر التحليل المالي التطبيقي؛ أبرزها دراسة السجيني (2022) التي استخدمت بيانات 2019-2020 لمجموعة من المؤشرات (الربحية، السيولة، الملاءة، نمو المحفظة، مخصصات التعويضات) وتوصلت إلى تراجع في مؤشرات الربحية وإعادة التأمين، ضمن مقاييس مؤشرات السيولة والملاءة المقبولة. وقد أوصت بزيادة الاحتفاظ، وتطوير التشريعات التكافلية، ومراجعة مخصصات التعويضات كعوامل لتحسين الأداء.

- محاور الدراسة:

تهدف إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السعودية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مثل: الربحية، إعادة التأمين والمخصصات الفنية، نمو المحفظة، السيولة، الملاءة المالية، والقدرة الاستيعابية.

- المنهجية:

- استخدمت بيانات شركات التأمين السعودية خلال عامي 2019 و2020.
- تم تحليل المؤشرات المالية مقارنة بالمعايير المقبولة، مما جعل الدراسة تطبيقية وعملية في التقييم.

- النتائج:

- لوحظ أن مؤشر معدل الخسائر والمعدل المجمع جاء أقل من المستوى المقبول.
- كذلك، مؤشر كفاية مخصص التعويضات تحت التسوية كان دون الحد المطلوب ضمن مؤشرات إعادة التأمين.
- على الجانب الآخر، جاءت مؤشرات السيولة والملاءة المالية ضمن المستوى المقبول.

- التوصيات:

1. زيادة نسبة الاحتفاظ لتقليل الاعتماد على معيدي التأمين.
2. إصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي يراعي خصوصيته مقارنة بالتأمين التجاري.
3. دراسة أسباب انخفاض الربحية، خاصة ارتفاع قيمة التعويضات التحميلية.
4. وضع حد أقصى لاحتياطي تغطية المطالبات.

للاطلاع على الدراسة والتقارير من [هنا](#)

المنطلقات النظرية للدراسة:

تُعد دراسة تحليل وتقييم إدارة المخاطر في شركات التأمين من المجالات الحيوية، إذ تعكس مدى قدرة هذه الشركات على مواجهة التحديات المختلفة وتحقيق الاستقرار المالي والاستدامة. وتستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأطر والنظريات التي بُنيت على أسس علمية وتجريبية تهدف إلى تعزيز فعالية إدارة المخاطر وضمان تحقيق الأهداف بأعلى كفاءة وأقل تكلفة ممكنة. ويمكن تلخيص هذه المنطلقات النظرية فيما يلي:

1. نظرية المخاطر والتأمين:

تركز هذه النظرية على فهم طبيعة المخاطر التي قد تواجه الأفراد أو الكيانات، وآلية نقل هذه المخاطر إلى شركات التأمين عبر عقود منظمة، ما يتيح توزيع الأعباء وتقليل الخسائر المحتملة.

2. نظرية الحوكمة:

تتناول الكيفية التي تُبنى بها الهياكل التنظيمية والرقابية داخل الشركة لضمان اتخاذ قرارات فعالة ومسؤولة في إدارة المخاطر، مع تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة.

3. نظرية المعلومات:

تؤكد على أهمية توفر معلومات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب لتقييم المخاطر واتخاذ قرارات سليمة. وتشمل جمع وتحليل وتوزيع البيانات داخل المنظمة لضمان التكامل المعلوماتي.

4. نظرية الحوافز:

تهتم بتصميم أنظمة الحوافز والمكافآت داخل الشركة بما يعزز من التزام الموظفين بممارسات إدارة المخاطر، ويحفز السلوكيات المؤسسية الداعمة للتقليل من التعرض للمخاطر.

5. النظرية التنظيمية:

تركز على كيفية تنظيم الشركات داخلياً من حيث الهيكل الإداري وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، بما يضمن بيئة عمل داعمة لإدارة فعالة للمخاطر، ويُعزز ثقافة مؤسسية مرنة وقابلة للتكيف.

6. نظرية القيمة المعرضة للخطر: (Value at Risk - VaR)

تقدم هذه النظرية نموذجاً كمياً لقياس حجم المخاطر المالية المحتملة، وتقدير حجم الخسائر القصوى المتوقع تكبدها في ظروف محددة خلال فترة زمنية معينة.

7. نظرية التقييم المالي:

تُستخدم لتحديد الأثر المالي للمخاطر على الأداء العام للشركة، وتُساعد في تحليل مدى استدامة الشركة مالياً في ظل ما تواجهه من تحديات ومخاطر.

8. نظرية الشبكات والاعتماد المتبادل:

تُحلل العلاقات المتشابكة بين الشركات والجهات ذات العلاقة (كالملاء، الموردين، الجهات التنظيمية)، وتدرس كيف تؤثر هذه الشبكات على كفاءة إدارة المخاطر واستجابتها للمتغيرات الخارجية.

المنهجية وطرق البحث:

سيعتمد هذا البحث على إطار منهجي متكامل يضمن دقة النتائج ومصداقيتها، ويستند إلى خطوات منظمة تشمل ما يلي:

1. تحديد المشكلة وصياغة الأهداف:
يبدأ البحث بتعريف الإشكالية الأساسية المتعلقة بكفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين، يليها وضع أهداف واضحة تسعى إلى تحليل مدى فعالية هذه الممارسات وتقييم الأدوات المعتمدة فيها.
2. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة:
تتضمن هذه المرحلة تحليلاً معمقاً للأبحاث والمراجع العلمية ذات الصلة، بهدف فهم الإسهامات القائمة وتحديد الفجوات المعرفية التي يمكن أن يسدها هذا البحث.
3. تصميم خطة البحث:
 - تحديد نوع المنهجية الملائمة (كمية، نوعية، أو منهج مختلط).
 - تحديد مجتمع الدراسة وتحديد العينة وفق معايير دقيقة.
 - اختيار أدوات جمع البيانات الأنسب لطبيعة الدراسة (مثل: الاستبيانات، المقابلات، دراسات الحالة).
4. جمع البيانات:
سُتُنقَذ عملية جمع البيانات باستخدام الأدوات المختارة بعناية، مع ضمان الالتزام بمبادئ الدقة والموضوعية أثناء تنفيذها.
5. تحليل البيانات:
سيُجرى تحليل البيانات باستخدام أدوات تحليل إحصائية أو كيفية، تبعاً لنوع البيانات، مع ربط النتائج بأهداف الدراسة ومقارنتها بما ورد في الدراسات السابقة.
6. عرض النتائج وتقديم التوصيات:
سيتم عرض النتائج النهائية بصورة منهجية منظمة، مع تقديم توصيات عملية تساهم في تحسين سياسات وممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين.
7. كتابة التقرير النهائي:
تشمل هذه المرحلة توثيق جميع مراحل البحث في تقرير متكامل، يتضمن المنهجية، النتائج، والتوصيات، مع مراعاة الأمانة العلمية وتوثيق المراجع بطريقة أكاديمية معتمدة.

أدوات الدراسة:

لتنفيذ هذا البحث وتحقيق أهدافه بدقة، سيتم استخدام مجموعة من أدوات البحث المصنفة بحسب طبيعة البيانات المستهدفة، وتشمل ما يلي:

1. الأدوات الكمية:

تركز على البيانات الرقمية القابلة للقياس الإحصائي، وتشمل:

- الاستبيانات:
 - مغلقة: تعتمد على أسئلة ذات إجابات محددة (مثل: نعم/لا، أو خيارات متعددة)
 - مفتوحة: تتيح للمشارك حرية التعبير عن رأيه بشكل تفصيلي.
 - مختلطة: تجمع بين المغلق والمفتوح لتوفير بيانات كمية وكيفية.
- الاختبارات والمقاييس المعيارية
- البيانات الإحصائية الرسمية والتقارير
- مؤشرات الأداء والتصنيفات المالية

2. الأدوات النوعية:

تُستخدم لفهم السياق والسلوكيات بشكل أعمق، وتشمل:

- المقابلات الفردية أو الجماعية
- الملاحظة المباشرة
- تحليل المحتوى (للمستندات والتقارير)
- دراسات الحالة التفصيلية

3. الأدوات المختلطة:

تجمع بين المنهجين الكمي والنوعي لتحقيق تحليل شامل، مثل:

- البحث الميداني التفاعلي
- الدراسات التجريبية (التجارب الموجهة)

سيتم اختيار الأدوات الأنسب بناءً على:

- طبيعة المشكلة البحثية
- أهداف الدراسة
- الموارد المتاحة (مثل الوقت والميزانية ومدى توفر البيانات)

والهدف هو ضمان استخدام أدوات تُنتج بيانات دقيقة وذات قيمة تحليلية عالية تُسهم في تحقيق أهداف البحث بفعالية.

حدود الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي دقيق ضمن نطاق محدد وواضح، مما يساهم في ضبط المتغيرات المؤثرة وتحديد السياقات التي يمكن تعميم النتائج عليها. تُعد حدود الدراسة من العناصر الجوهرية التي تبين مدى قابلية تطبيق النتائج، وتكشف عن القيود المحتملة التي قد تؤثر على دقة أو شمولية الاستنتاجات. وتتمثل حدود هذه الدراسة في الجوانب التالية:

أولاً: الحدود الزمنية:

تمتد نتائج الدراسة ضمن فترة زمنية محددة، مما قد ينعكس على مستوى صلاحية النتائج لاحقاً، خاصة في حال تغير الظروف المحيطة أو الاعتماد على بيانات تاريخية متغيرة مع الزمن، كالدراسات الطولية.

ثانياً: الحدود الجغرافية:

تقتصر الدراسة على منطقة جغرافية بعينها، مما يعني أن النتائج قد تكون مرتبطة بظروف تلك المنطقة فقط، مثل دراسة حالة لإحدى شركات التأمين في مدينة أو محافظة معينة دون تعميمها على جميع مناطق المملكة.

ثالثاً: الحدود الموضوعية:

تناولت الدراسة أنواعاً محددة من المخاطر التي تواجه شركات التأمين، مثل:

- المخاطر التشغيلية
- المخاطر المالية
- مخاطر السوق
- المخاطر التكنولوجية

ولا تشمل الدراسة بالضرورة جميع أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات في هذا القطاع.

رابعاً: الحدود المنهجية:

تشمل مجموعة من الاعتبارات المرتبطة ببنية البحث، ومن أبرزها:

- تصميم البحث: اعتماد تصميم معين مثل "دراسة الحالة" أو "الدراسة المقطعية" أو "البحث الطولي"، ما قد يحد من مرونة التحليل أو تعميم النتائج.
- أدوات جمع البيانات: اقتصر أدوات جمع المعلومات على وسائل محددة مثل الاستبيانات، المقابلات، أو تحليل الوثائق، مما قد يؤثر على تنوع البيانات وعمقها.

خامساً: حدود المشاركين:

تحدد الدراسة الفئة المستهدفة بالمشاركة، وتشمل على سبيل المثال:

- موظفي الشركة
- مدراء الإدارات
- العملاء أو الشركاء

ويُراعى أن النتائج المستخلصة تعكس وجهات نظر هذه الفئات دون غيرها.

المراجع:

https://jsfc.journals.ekb.eg/article_299599.html?utm_source=chatgpt.com

https://tawuniya.com/docs/TAWUNIYA_REPORT_2023_ARABIC.pdf?utm_source=chatgpt.com

https://argaamplus.s3.amazonaws.com/34b21bfe-3495-4fea-86aa-a509896d6c28.pdf?utm_source=cha

<https://erepo.usiu.ac.ke/handle/11732/7531;jsessionid=E639CD3503BF9028F1E2FADEF081C2>

2C